MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (1)

الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لحرب الإبادة الإسرائيلية على شمال الضفة الغربية

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعملية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة سنوية لجلسات الطاولة المستديرة تتناول موضوعات حيوية ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعظيم وتعميم الاستفادة من هذه السلسلة ينشر هذا الملخص السياساتي لأبرز توصيات هذه الأنشطة العلمية الحوارية.

أيار 2024

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لحرب الإبادة الإسرائيلية على شمال الضفة الغربية

إعداد:فريق باحثي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص سياساتي (1)

أيار 2025

1- الخلفية

استعرضت الورقة الخلفية التي أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإجراءات الإسرائيلية العدوانية على مدن ومخيمات وقرى شمال الضفة الغربية، والتي طالت مختلف مناحي الحياة اليومية للفلسطينيين. وقد ارتكزت هذه الإجراءات على إبادة المسكن والمكان وممارسة التطهير العرقي، والابادة الاقتصادية، ضمن حملة متواصلة تجاوزت الستين يوماً ولا تزال مستمرة حتى الآن. تطال الحملة العسكرية الإسرائيلية مساحات أوسع من الأراضي مناطق يسكنها مدنيون عزل والتسبب في نزوح المواطنين والخروج نحو أماكن أبعد وأكثر أمنا حفاظا على أرواحهم، ما جعل محافظات ومخيمات شمال الضفة الغربية تواجه ظروفا مشابهة لما يقوم به الاحتلال في قطاع غزة.

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على هذه الحملة بوصفها جبهة جديدة فتحتها القوى الصهيونية المتطرفة في الضفة الغربية في إطار مخططات للإخضاع والتطهير العرقي والضم. كما تؤكد الورقة وكذلك المداخلات والنقاشات التي جرت خلال الجلسة على ضرورة الاستجابة العاجلة على المستويين المحلين والدولي لوقف هذه العمليات العسكرية والتي ترمي إلى تغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي، وفرض امر واقع جديد يقوم على استملاك الأرض وطرد مالكيها وسكانها منها.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت هذه العمليات تمثل استراتيجية حربية جديدة وواسعة تستهدف شمال الضفة الغربية، وتهدف إلى تفكيك قضية اللاجئين أو إنهاء وجودها. بالإضافة إلى تطبيع التهجير بعد الإعلان عن مخططات أميركية وآليات إسرائيلية تهدف إلى تهجير مليوني فلسطيني من قطاع غزة. وعلى صعيد آخر، تعمل إسرائيل على التجهيز للضم وتوسيع الاستيطان في المناطق المستهدفة، ضمن إعداد خطوات سياسية إسرائيلية، تتمثل في نقل السلطة من الجيش الاسرائيلي إلى إشراف وزراء أكثر تطرفاً، مثل سموتيرتش، وتعيين نائب مدني يتمتع بصلاحيات مماثلة لرئيس الإدارة المدنية المرتبطة بالاستيطان.

2- التحديات

تواجه مدن شمال الضفة الغربية آثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة تعتبر تحدياً وعبئاً كبيراً في شمال الضفة الغربية، كون كل منطقة اصبحت تتعامل مع هذا العدوان بشكل منفرد ومنعزل يرتكز على موارد الهيئات المحلية والمجتمع المدني والذي هو بالكاد قادرا على تحقيق أدنى مستوى للصمود امام الإجراءات العسكرية الصارمة التي تقوم بها إسرائيل.

ولتنفيذ سياسة التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي القسري، نفّذ الاحتلال عمليات تدمير ممنهجة للبنية التحتية، وفرض حصاراً مطبقاً وعمل على عزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض. كما عرقل الاحتلال عمل المنظمات الإنسانية ومنعها من الوصول إلى المحتاجين، في انتهاك صارخ لأحكام القانون الدولي الإنساني، حيث أعاقت قوات الاحتلال عمل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وأعاقت حركة سيارات الإسعاف التابعة لها، وكما حاصرت مستشفى جنين الحكومي، ودمرت البنية التحتية المحيطة به والطرق المؤدية إليه، مما أدى إلى محاصرة المرضى والطواقم الطبية ومنع وصول الإمدادات الطبية والغذائية.

إضافة إلى ذلك، منعت سلطات الاحتلال الطواقم الصحفية المحلية والدولية من دخول المخيمات لرصد الدمار والخراب الذي خلفته عملياتها داخلها وتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحق المواطنين، وأغلقت مداخل مخيم جنين بالسواتر الترابية. كما استهدف الاحتلال الاسرائيلي القطاع الزراعي، الذي يشكل مصدر رزق أساسي لآلاف العائلات الفلسطينية، حيث قام بعرقلة وصول المزارعين إلى أراضيهم الزراعية، ومنع مربي المواشي والثروة الحيوانية من الوصول إلى مزارعهم، مما عرض المواشي والثروة الحيوانية لخطر النفوق بسبب نقص الغذاء والرعاية، مما تسبب في اضطرابات شديدة في سلسلة الإمداد، ما فاقم من انعدام الأمن الغذائي والخسائر التي لحقت بسبل العيش.

على الرغم من فداحة ما يجري في قطاع غزة والإبادة المستمرة هناك أن وضع الضفة الغربية ليس بأحسن حال، وهذا يتطلب تسليط الضوء وتكثيف التغطية الإعلامية على ما يجري في الضفة الغربية.

3- التوصيات العاجلة

توصلت الورقة والنقاشات التي دارت خلال الجلسة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات الممكن اتخاذها على مختلف المستويات المحلية والدولية، بهدف تعزيز صمود المناطق المستهدفة في شمال الضفة في مواجهة السياسات الإسرائيلية، ومن أبرزها:

- حشد الدعم الدولي لإيقاف العدوان والتدمير والتهجير القسري وتقوية جبهات الضغط الدولي والانساني للضغط بشتى الطرق، من أجل الضغط على الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة لإيقاف حملة التدمير والتهجير القسري.
- رصد وتوثيق حجم الخسائر في مختلف القطاعات (كالمباني، البنية التحتية، القطاع الزراعي، القطاع التجاري، القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي، ...)، في ظل النقص الحاد في البيانات، وطرح هذه الخسائر امام الجهات القانونية والإعلامية على المستويين المحلي والعالمي، ليتم ذلك برعاية ضمن مبادرة مشتركة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- المطالبة بتعويض مالي مقابل تلك الخسائر، من خلال التوجه إلى المنظمات الدولية الحقوقية، والتعامل بالمثل مع إسرائيل في دفع تلك الخسائر. هذا يعزز ويؤكد على حق المواطن الفلسطيني في أرضه وبقائه عليها.
- تعزيز القطاع الزراعي، نظراً لأهمية شمال الضفة الغربية كمصدر رئيسي للمنتجات الزراعية، خاصة وأن هذه المناطق تعد من أكثر المناطق استهدافا من الاحتلال. ويتطلب ذلك تشكيل لجان وفرق متخصصة بإشراف الجهات المركزية والمحلية، لتوفير مستلزمات المزارعين الأساسية والإشراف على تنويع المنتجات الزراعية، بما يحقق توازناً في الأسعار يخدم المزارع والمستهلك معا، وفي الوقت نفسه تحقق عائد مجدياً للمزارعين.
- تحسين تسويق المنتجات الزراعية وضمان وصولها إلى باقي محافظات الضفة الغربية، والاخذ بعين الاعتبار حالة العزل والفصل بين المحافظات الفلسطينية ومدى فعالية وسائل النقل؛ ومراعاة الحفاظ على جودة المنتجات الزراعية وصلاحيتها للاستهلاك عند وصولها للمستهلك النهائي.

- الإغاثة والإيواء وتوفير السلع الأساسية للمواطنين في شمال الضفة الغربية بمختلف أوضاعهم (نازحين، الأسر الفقيرة، عاطلين عن العمل، وغيرهم)، خاصة في ظل حجم الدمار الكبير الذي يفوق ما يتم توفيره من المساعدات التي يتم تحصيلها من المجتمع المحلي والهيئات المحلية والمؤسسات الدولية. ورغم جهود هذه الجهات في تقديم ما تستطيع، إلا أن حجم الاحتياج أكبر بكثير مما يتم تقديمه فعليا في المناطق المتضررة.
- تكثيف الجهود المجتمعية والحكومية لتنفيذ أعمال الصيانة لشبكات المياه والكهرباء، باعتبارهما من أساسيات البقاء والصمود في مناطق السكن، رغم التدمير الممنهج المستمر من قبل الاحتلال. ويتطلب ذلك دعما من قبل الجهات المختصة من جميع الهيئات لتوفير المواد والأدوات لإعادة وصل وصيانة ما تم تدميره، مع مراعاة الظروف الاقتصادية للمواطنين، وذلك بتخفيف أو اقتطاع جزء من تكلفة الماء والكهرباء على المواطن لتمكينه من العيش والبقاء في ظل هذه الظروف.
- توفير مستودعات مركزية من قبل جهات داعمة مثل الهيئات المحلية والمنظمات الدولية (غذائية، طبية، مواد بناء أساسية، أدوات ومعدات فنية) في مناطق شمال الضفة الغربية، خاصة بعد تقطيع أوصال الضفة الغربية بالحواجز العسكرية والبوابات الحديدية، ما خلق تحديات كبيرة أمام عمليات النقل بمختلف أشكالها (تنقل المواطنين، نقل البضائع، ...)، والذي أثر سلبا على تكلفة النقل بأوسع مسمياته مما زاد العبء المالي والزمني، والذي يقع عاتقه على جميع المواطنين بارتفاع أسعار المنتجات سواء كانت محلية الصنع او مستوردة من الخارج.
- مخاطبة الشركات غير الربحية لتوجيه مشاريعها إلى المناطق المتضررة، بهدف تعزيز البقاء وديمومة العمل من أجل التصدي لسياسات التهجير، والوقوف أمام المشروع الاستعماري الساعي لفرض بيئة جغرافية وديموغرافية جديدة تتناسب مع أهدافه العنصرية.
- تعديل النظرة الضريبية المتعلقة بالمشاريع الجديدة أو الحالية، واعفاءها من دفع بعض الضرائب والرسوم السنوية، خاصة وهي تعاني من شح الأسواق التجارية وتعطل حركتها المعهودة، بالإضافة إلى الأضرار الجسيمة التي لحقت ببعض المنشآت والمؤسسات التجارية.
- إعادة التفكير بحلول واصلاحات للهيكلية التجارية داخل المدن، خصوصا بعد انتقال العديد من المنشآت والمحال التجارية الى أماكن أخرى خارج المدن أكثر نشاطا تجاريا، مما يستدعي إصلاحات تسهم في إعادة إنعاش الحياة الاقتصادية داخل المدن المتضررة.